على هامش الصراحة

عمدة العاصمة الليتوانية.. وطرق المرور السريع

■ إحسان شمران الياسري

قام عمدة العاصمة الليتوانية باعتلاء المدرعة وأمر قائدها أن يدهس إحدى السيارات الفاخرة المتوقفة في احد الأماكن الممنوعة في العاصمة. وكان المشهد مثيراً عندما صعدت المدرعة على سيارة المرسيدس الفاخرة فـ (جعصتها) في ممارسة لا تخلو من الهمجية الإدارية وتعنّت السلطة، ولكنها لا تخلو من الإصرار على تنفيذ القانون. وعندما خرج صاحب السيارة من المطعم وهو يرى سيارته وقد صارت (خردة)، صافحه العمدة ورجاه أن لا يوقف سيارته في الأماكن الممنوعة مستقبلا!. والمؤكد أن العمدة لم يحتمل إصرار البعض على عدم الالتزام بالنظام والقانون، وأراد أن يُثبت لكل من تسوّل له نفسه خرق القانون، بأن المدرعة فوق القانون.

وأتذكر أيضا سلوكا مماثلاً قام به احد الجنرالات الروس يوم قطعت مؤسسة الكهرباء الروسية التيار الكهربائي عن احدى محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية بسبب عدم دفع ما عليها من فاتورة كهرباء.

لقد اضطر الجنرال إلى اعتلاء إحدى المدرعات ودخل مع سريته إلى محطة الكهرباء وأمر المسؤول عنها بإعادة التيار الكهربائي بعد أن وصلت درجة الحرارة بالمفاعل إلى درجات تنذر بالخطر، إذ أن قلب المفاعل يجري تبريده اعتماداً على التيار الكهربائي.

ومرة أخرى أنا لا أدعم سلوك الجنرال الروسي ولا سلوك عمدة العاصمة الليتوانية، ولكني أدعم السلوك الذي يضع الأمور في نصابها.

ففي عاصمة جميلة مثل بغداد، قطّعتها الكتل الكونكريتية، لم يتبق من شوارعها إلا النصف، يحلو للبعض احتلال هذا النصف وإقامة معارض متجولة وأكشاكاً لبيع مختلف البضائع.

كما إن المخالفات المرورية اليومية في الشوارع العامة والوقوف في الأماكن الممنوعة تستدعي من السلطات المعنية حزماً لردع المخالفين.

إن عمدة العاصمة الليتوانية إذ يمارس هذه الهواية على المخالفين، يُقدم مثالاً على (وجوب) احترام القانون وعدم التساهل مع المخالفين.. وان عاصمتنا بغداد بحاجة إلى عمدة ليتوانيا ليقضي لنا أمور عاصمتنا ومدينتنا وأسواقنا وطرق المرور السريع..

وزارة التربية ومتطلّبات العام الدراسي الجديد

ميعاد الطائي

عام دراسي جديد يطرق الأبواب وتتهيأ العائلة لهذه المناسبة المهمة والتي تشغل معظم الأسر العراقية تقريبا،حيث لايخلو بيت أو عائلة من تلميذ أو طالب الأمر الذي يجعل وزارة التربية أمام مسؤولية الإعداد لهذا العام وتوفير متطلباته الضرورية التي تساهم في انسيابية العمل ومعالجة المعوقات من اجل تحقيق الأهداف التربوية المرسومة والتي تسعى وزارة التربية لتحقيقها خلال الفترة القادمة.

ولابد من الاهتمام باتخاذ بعض الخطوات التي تعد مهمة لخدمة العملية التربوية ومن اجل تجاوز الأخطاء التي رافقت العملية عبر العقود السابقة من تاريخ العراق والاستفادة منها لتقويم العمل التربوي خدمة لأجيالنا القادمة .

وإذا ما أردنا أن نوفر هذه المتطلبات ونساهم في حل المشاكل التي تواجه العملية التربوية في العراق علينا أن ندرك بان العملية التربوية ترتكز على ثلاثة مرتكزات مهمة هي(المعلم،الطالب،الكتاب).

وإذا ما أردنا النجاح فعلينا توفير وتطوير هذه المرتكزات المهمة حيث يتحتم على وزارة التربية ومديريات التربية الاهتمام أولا بتوفير الملاكات التعليمية و التدريسية في بداية العام الدراسي بما يتلاءم وحاجة المدارس وعدد التلاميذ فيها ومراعاة الاختصاصات المختلفة وسد حاجة المدارس من خلال التنقلات والتنسيبات التي يجب أن يتم تنفيذها من قبل المديريات العامة في المحافظات في الأيام الأولى من العام الدراسي وذلك لسد النقص وعدم ترك التلاميذ بدون معلم أو مدرس اختصاص يستطيع أداء مهمته بصورة أفضل بكثير من إناطة المهمة لمعلم آخر غير مؤهل للقيام بالمهمة .ولا بد من أن تراعي عملية النقل والتنسيب حق المعلم والمدرس في الانتقال حسب نقاطه التي جمعها في سنين خدمته الماضية وعدم الركون إلى التنقلات المبنية على المعارف والمحسوبية والتي تضر المصلحة العامة فنجد أن هناك مدرسة معينة فيها عدد كبير من معلمي اللغة الإنكليزية، بينما تخلو مدارس أخرى من هذا الاختصاص لكونها مدارس نائية لا يرغب بها العض .ونريد أن نؤكد هنا أهمية إعداد المعلمين والمدرسين من خلال إقامة دورات التقوية خلال العطلة الصيفية أو من خلال الأيام الأولى للسنة الدراسية لتهيئتهم للعام الدراسي الجديد. هذا من جانب ومن جانب آخر تعد المناهج والكتب المدرسية من أهم ركائز أي عملية تربوية يراد لها النجاح إلى جانب المعلم والطالب ولا بد من توفيرها للتلاميذ في بداية العام الدراسي وعدم التأخر في توزيعها كما كان يحدث سابقا مما يؤثر سلبا بصورة كبيرة على التلاميذ وعلى المعلم الذي لن يتمكن من إنهاء المنهج في الوقت المقرر بسبب تأخر وصول هذه الكتب . وكذلك تأخر وصول الدفاتر المدرسية والقرطاسية التي يؤثر وصولها على بعض التلاميذ الذين يصعب عليهم اقتناؤها من الأسواق المحلية مما يؤثر على أدائهم داخل الصف .وكما يعلم الجميع فان المناهج التربوية في العراق تحتاج إلى الكثير من التطوير والتجديد لكي تواكب التطور العلمي الحاصل في العالم،حيث شهدنا تأخر العراق لعقود طويلة عن باقي الأمم بسبب اهتمامات الحكومات الدكتاتورية السابقة بالشؤون العسكرية والحروب على حساب التربية والتعليم وعلى حساب تطوير المناهج .حيث كان هدف المناهج السابقة هو الترويج للنظام الدكتاتوري ولفكره الفاشي والابتعاد عن كل ما من شأنه تطوير الطالب والمنهج لمواكبة الدول المتقدمة الأخرى.وهنا يقع على عاتق وزارة التربية ولجانها المشكّلة لغرض تجديد المناهج أن تتحمل مسؤولية تطويرها وإدخال المفاهيم الإنسانية في مناهجنا والتأكيد على مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر والتعايش السلمي وكل المفاهيم التي غابت أو تم تغييبها عن مناهجنا التربوية في عهد الأنظمة السابقة.وأخيرا لابد من توفير المكان المناسب للتلاميذ من خلال إعمار المدارس وترميمها وبناء المدارس الكافية لاستيعاب أبنائنا في كل مدن وقرى العراق حسب معايير تربوية حقيقية والتخلص من ظاهرة مدارس الطين في بلد يحاول النهوض من جديد وضرورة تزويد هذه المدارس بما تحتاج من أثاث ووسائل تعليمية كوسائل الإيضاح والخرائط والسبورات والأقلام والطباشير وتجهيزات رياضية ومختبرات علمية وكل الوسائل المهمة التي تساعد في نجاح العملية التربوية وتسهيل مهمة المدرسة والتلميذ والمعلم في أداء دورهم بشكل صحيح لتكون مدارسنا مؤهلة لإعداد جيل المستقبل .

بعيداً عن المحاصصة.. قريباً من المواطنة.. ما المطلوب؟

ليس من الصحيح محاولة البعض ربط ظهور المواطنة بالدولة الحديثة ،، وعلينا التفريق بين وجودها كشعور ومفاهيم بدائية بسيطة منذ بدء التاريخ، وبين ماشهده المصطلح من تطورات تتناسب وما شهده العالم منذ بدايات تكوينه إلى العصر الراهن من تطورات، أسهمت في بلورة تعاريف محددة للمواطنة تستجيب للمتغيرات في المفاهيم العامة للوطن الذي اشتقت منه كلمة المواطنة. ومنذ أن نما الوعي في مجتمعاتنا بتلك المفاهيم بشأن المواطنة، فان كل التيارات والحركات السياسية عملت على تنظيم برامجها ونظرياتها في ضوئه مدركة انه شعور مترسخ في ضمير المواطن . ونعتقد أن من الخطأ التصور بان الماركسية كنظرية تجاوزت هذا الشعور عندما نادت بأممية شيوعية تتجاوز الحدود، مثلما من الخطأ الشائع حالياً تبني البعض مفهوم العولمة كبديل للوطن الواحد .

طارق الجبوري

وسعيهم إلى تشويه قيمة المواطنة لصالح أهداف واضحة تؤمن السيطرة والهيمنة لطرف قوي على حساب مصالح أمم وشعوب أخرى اقل قوة . وبشكل عام فقد تباينت مفاهيم المواطنة وتوسعت بين من يعتبرها (العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات،وهو ما يعني أن أبناء الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل :الدين والجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف فكري ،،) مقابل هذا التعريف هنالك من يقول إن المواطنة (نسبة إلى الوطن وهو مولد الإنسان والبلد الذي هو فيه ويتسع المعنى ليمثل التعلق بالوطن والانتماء إلى تراثه التاريخي)،في حين إن البعض الآخر يعدها (صفة دالة على المطاوعة والمشاركة وهي مشتقة مباشرة من اسم الفاعل مواطن والمشتقة من الفعل الرباعي واطن المزيد من الثلاثي وطن)، وبغض النظر عن توسع البعض في تعريف المواطنة أو اختصارها، فإنها جميعاً تلتقي عند شيء واحد يمثل المكان أو ما يعرف بالوطن أو الرقعة الجغرافية بحدودها السياسية المعروفة . ودأبت كل الأنظمة بمختلف توجهاتها الديمقراطية منها أو الاستبدادية على تسخير مفهوم المواطنة لتحقيق أغراضها، ومن الطبيعي أن تجتهد الأنظمة الديمقراطية لترسيخ هذا المفهوم في المجتمع لإشاعة قيم حقوق الإنسان وكرامته والتوازن بين الحقوق والواجبات التي تقوّي شعور الفرد بالانتماء للوطن وتحيي عنده مشاعر الدفاع عنه، على عكس الأنظمة الاستبدادية التي تسعى لفرض هيمنتها وتسلطها على شعبها من خلال ربط المواطنة بمصالحها ومحاولة إيهام المواطن بان مصلحة الوطن ترتبط بالنظام وتقديس زعاماته . غير أن تطور وسائل الاتصال والمعرفة وإشاعة الأجواء الديمقراطية في العالم عرت مثل تلك الشعارات، كما أن تطور الأحزاب السياسية أسهم في زيادة الوعي بحقيقة مفهوم المواطنة وارتباطها بحرية الفرد وحقوقه وإضفاء صفات أوسع للمواطنة بجوانبها الإنسانية . المهم أن ما من مجتمع يمكن أن يتنكر أو يهمش أو يقفز على هذا المفهوم الذ ي أكدت التجارب انه يشكل في احد جوانبه احد أهم مرتكزات الحكم على صلاحية النظام واستجابته للحاجات الإنسانية لكل مكونات المجتمع بدون تمايز أو تهميش لأي فئة . وفي العالم تجارب لدول تكونت من أجناس مختلفة لكنها بمرور الوقت طورت من قوانينها لتجعل الجميع يعيش في رقعة جغرافية واحدة كانت لهم الأمان والمستقبل والعيش الكريم، لذا نجدهم لم يتقاعسوا عن خدمتها بكل ما يستطيعون . بعد هذه المقدمة البسيطة قد يبدو التساؤل الأكثر أهمية في هذه المرحلة ما الذي تعرضت له المواطنة في العراق من تشويه خاصة إبان الصراعات المريرة بين حركاته الوطنية التي كان الوطن و المواطن الخاسر الوحيد فيها ؟ وهل يمكن أن نعيد لهذا الشعور الإنساني دوره لبناء دولة حديثة تتحقق فيها الحرية والمساواة لننطلق بعد ذلك لمشاركة واسعة وحقيقية لفهم واقعي لمعنى المسؤولية الاجتماعية ؟ في التاريخ العراقي الحديث تسجل كثير من الأحداث التي لعبت دوراً في تشويه هذا المفهوم وأسهمت في خلق حالات توتر وتأزيم بين مكوناته، من أبرزها حالات التهميش والإقصاء التي ألحقت أفدح الضرر بالغالبية العظمى منه وهو ما ينبغي الانتباه إليه، وكان المستفيد الأول في كل ذلك طبقة محدودة ارتبطت بالسلطة وأجهزتها على مر العصور، كما لاينبغي أن نغفل ما لعبته عقلية الاستبداد من اثر كبير وواضح في نفسية الفرد العراقي جعلته في موقع العداء مع السلطة الذي يكاد أن يكون أبديا. ومراجعة سريعة لمواقف الأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق تمنحنا أكثر من نموذج على الدور السلبي تجاه المواطنة كمفهوم وممارسة . ومع كل ذلك فان ما يسجل للعراقيين بشكل عام تمسكهم بقيم المواطنة ورفضهم بالفطرة أي ممارسة تحاول الغفز عليها أو تجاهلها .كان العراقي يتطلع إلى إعادة الاعتبار للمواطنة في المجتمع من خلال تمسكه بثوابتها المبنية على احترام الآخر عكس أنظمته وممارساتها التي حاولت لي هذا المفهوم وتحريف أهدافه، بل يمكن القول انه كان متقدماً في مواقفه على الأحزاب السياسية التي عمدت إلى حصر مفهوم المواطنة في حدود مفاهيمها الحزبية الضيقة. لقد كانت المواطنة مرادفة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها في العراق، لذا يمكن تفسير تمسك المواطن بالنظريات العلمانية بمختلف أشكالها لأنه كان يحس بأنها الأقرب إلى الانتقال بطموحاته بشكل يجعلها قادرة على السيربه إلى عصور النهضة والتطور، غير أنها أي الأحزاب لم تكن بمستوى ثقة الشعب به وخذلته في أكثر من مناسبة . حتى جاءت أحداث ٢٠٠٣ لتعيد الأمل مجدداً إلى شعب ظل يتطلع إلى وطن يشعر فيه بالعدل والمساواة والأمان وهو ما افتقده . فما الذي جرى ؟ وكيف تعاملت قواه السياسية مع موضوع المواطنة ؟ من الواضح إن العملية السياسية تعرضت لتشويه متعمد عندما بنيت على أساس المحاصصة بأضيق مفاهيمها، فابتعدت بذلك عن اعز قاسم مشترك للمواطن . والمشكلة إن الأحزاب التي استثمرت ظروف تمددها في ساحة العمل السياسي، استمرأت أوضاع المحاصصة واستخدمتها بأسوأ شكل لتزيد من ساحة نفوذها في العراق، متجاهلة الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها تلك الممارسة المحاصصية على مستقبل العراق وعمليته السياسية، والأسوأ أن بعض التيارات والشخصيات المحسوبة على الخط الوطني انساقت وراء هذه الظاهرة وأسهمت بإدراك منها او بدونه في تعميق وتقديم مفاهيم الطائفة والمكون على مفهوم المواطنة .ولانظن إننا نأتي بجديد إذا قلنا أن جل مشاكلنا سواء في مايصطلح عليه المناطق المتنازع عليها او تطبيق المادة ١٤٠ او صلاحيات المركز والمحافظات، إضافة إلى التشويه المزمن للعملية السياسية والابتعاد عن روحها وجوهرها الديمقراطي، كان نتيجة طبيعية لتمسك الكتل السياسية الكبيرة منها بشكل خاص بالمحاصصة لتنظيم أسس الحكم وهو خطأ كبير ترفض الكتل تجاوزه رغم مخاطره. إن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق التيارات والشخصيات الوطنية لإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة الذي يتعرض للتشويه يوميا. وبعيداً عن التنظير نقول إن المرحلة ومصلحة العراق وشعبه بمختلف مكوناته تتطلب موقفاً واضحاً عما جرى ويجري، ومناقشة ما حصل ويحصل في مؤتمرات او جلسات تعلن على الشعب، جلسات تكرس لمناقشة مفهوم المواطنة وما يتعرض له من مخاطر كبيرة، ورسم معالم طريق واضح نحو إعادة الاعتبار للوطن والمواطنة اللذين يتعرضان لأسوأ أنواع التشويه من خلال محاولة حصرهما بالطائفة أو مكون بحد ذاته،فلترتفع جميع النخب السياسية لمستوى المرحلة،مبشرة لمشروع وطني كبير أساسه المواطنة.

صور مناقضة لحقوق المواطنة.. أ ف ب (ارشيف)

العراقي أحسن كومبارس

زينة الربيعي

"العراقي أحسن كومبارس بالعالم "جملة ظلت تتراقص على طبلة أذني كلما رأيت حادثة من أحداث العراق الشفافة جدا،جملة سمعتها على لسان حال ممثل ثائر في مسرحية "هاملت تحت نصب الحرية" كان وصفا حقيقيا للعراقي.

فالأفكار المتراكمة عن ماهية العراقي تتمحور في انصهاره التام في كل تراجيدية أو كوميدية يدخلها ،من السهل أن يلبس خوذة المعسكر في اللحظة التي يقف تحت مظلة الشمس العارية ليفوز بلقاء سريع مع لترات البنزين المتطايرة وغير العابئة بظلام مزمن... هو نفسه الذي يعتلي المنابر وينادي :الله اكبر، وهو الذي يملأ اللحظات العبثية التي يقوم بها ثائر حلم بلحظة تحرير..

العراقي (ممثل مبهم الكنية) منذ الأزل تعوّد على تسطير الأدوار المترامية هنا وهناك ودخل التاريخ وهو المحرر ولكن لايعرف مامعنى التحرير، اكتشف القلم ولكنه لايعرف ماهية الكتابة، امتطى جواد الحرية ولكنه ليس بخيال.. تراكض بين الأدغال ولكنه ليس طرزان. العراقي هش لايستطيع أن يملك دور بطولة مطلقة من غير أن تتكالب عليه الدول الهوليوودية والبوليوودية والعربوودية لترمي به إلى مكانته المعتادة في كل أسطر الرواية ـــ مكانة الكومبارس.

وما يضحك حقا إن الصمت محدق في الأعماق وان ما من عاصفة تلم بأغصاننا المهترئة،لايأتي تغيير جذري ولاتحل سكينة مميتة للأمل،ومن يدفع الثمن غير الولادات المتواصلة من أجيال مشوّهة التكوين من تجسيدات صماء للكومبارس..

الكلمات تخذل التعبير أحيانا حين تقع بين يدي مبتدئ لايعرف توظيف الكلمات بمكانها الصحيح،ولكن عندما يتحدث كبار الكتّاب عن موضوعة العراقي فان الكلام يرتحل بعيدا بلا عودة لانه صار مسخا لكل المفردات القديمة الممضوغة كقطعة لبان رخيصة..

تناول الشيء وانتقاده ومحاولة معالجته يحتاج دربة وخبرة بل ويحتاج مقدرة،فهل من المنطقي أن نجعل من أنفسنا سخرية ونحن ننتقد هذا وذاك في كل حين وبمناسبة أو بدونها،فلا أحد يحلل الخبر كالعراقي وكأنه أعتى محلل سياسي، وأما لعبة كرة القدم فنحن المدرب واللاعب والحكم وحتى رئيس الفيفا..لنلتفت قليلا لما يدور ونحاول أن نضع أنفسنا على منصة التحقيق ونغربل زوائدنا الشخصية ونرتقي لمستويات هي واقعا اقل منا بكثير ...

يقول محمد الماغوط (فلكي تكتب وتقرأ وتسمع وتهتف وتتظاهر وتلوح بقبضتك كما تريد يجب أن تكون حرا ولكي تكون حرا يجب أن تكون قوياً)..

فمن أين يأتي العراقي بالقوة والاسلحة تتوجه صوب كل أجزاءه وتفاصيل حياته ؟؟وبهذا لايمكن للاستقرار ان يحل في موطن اللااستقرار..

نحن لسنا عاديين ولانسمح بيوم أن نكون عاديين، فما نحن مصابون بالتهاب عادي أو رشح بسيط،نحن مرضى بتفوق ومرضنا أننا نشخّص كل الحالات البشرية واللابشرية بأنصاف حلول ونترك المهم ونرتحل مع سفاسف الأمور نحو تيارات ذات وتيرة مثيرة لشجن الكلمة،الحق يقال بعد كل شيء مادام في الأرض عراقي فليطمئن مخرجو الحروب المتسلسلة ولننعم نحن بتمثيل رائع للاوجود..